الأمم المتحدة

A/78/133

الجمعية العامة

Distr.: General
7 July 2023
Arabic
Original: English/French/Spanish

الدورة الثامنة والسبعون

البند 101 (أ أ) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

* A/78/150.

070823 040823 23-13278 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات 3

كوبا 3

الهند 5

المكسيك 7

المغرب 10

أوروغواي 11

أولا - مقدمة

1 - في قرار الجمعية العامة 47/77 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013:

(أ) شددت الجمعية على ما أُعرب عنه في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر 2013، من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية (الفقرة 1)؛

(ب) دعت إلى الامتثال على نحو عاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وأيدت ما أُعرب عنه في الاجتماع الرفيع المستوى من دعم واسع النطاق لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرتان 2 و 3)؛

(ج) دعت أيضا إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرة 4)؛

(د) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين وأن يحيل التقرير أيضا إلى مؤتمر نزع السلاح (الفقرة 13).

2 - وعملا بذلك الطلب، أُرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في 26 كانون الثاني/يناير 2023 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستُنشَر أي آراء ترد بعد 31 أيار/مايو 2023 في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي تُقدَّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[28 آذار/مارس 2023]

يبرر التطلع المشروع إلى تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، باعتبارها السبيل الوحيد لضمان ألا تعود البشرية أبدا إلى المعاناة من آثارها المدمرة، الهدف المتمثل في كفالة أن يكون نزع السلاح النووي الأولوية العليا في مجال نزع السلاح وأن تظل له تلك الأهمية.

ونحن نشاطر الشواغل إزاء التآكل المستمر لتعددية الأطراف الناجم عن عدم احترام بعض الدول لاتفاقاتها وعدم الوفاء بالتزاماتها القانونية، ومنها ما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وقد اكتسى الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في عام 2013 بشأن نزع السلاح النووي، بمبادرة من حركة بلدان عدم الانحياز، أهمية تاريخية في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد عالم

خال من الأسلحة النووية. وكان من بين أهم نتائج ذلك الاجتماع إعلان يوم 26 أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ونحن ندعو منظومة الأمم المتحدة والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ تدابير إضافية كل عام لمواصلة الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ولحشد العمل الدولي من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

ونشجع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة للاحتفال بهذا اليوم الدولي كل عام.

وسيواصل بلدنا العمل مع المجتمع الدولي لتحديد تدابير وإجراءات إضافية للقضاء على الأسلحة النووية من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي.

ونرحب بالمناسبات التي نُظمت على الصعيد الدولي للتشجيع على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أسهم الزخم الكامن وراء هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية ودخولها حيز النفاذ. وتتشرف كوبا بكونها خامس دولة تصدق على المعاهدة.

وخلافا لمزاعم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، تسهم معاهدة حظر الأسلحة النووية بشكل فعال في نزع السلاح العام الكامل وفي صون السلام والأمن الدوليين بوضع قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي تحظر الأسلحة النووية حظرا قاطعا في جميع الظروف وكذلك بتوفير إطار قوي وملزم قانونا لتدميرها وإزالتها تماما. ومع بدء نفاذ المعاهدة، ثبت بوضوح أن الأسلحة النووية ليست غير إنسانية وغير أخلاقية ولا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً فحسب، بل هي أيضا غير قانونية.

وتعزيز وتحديث الترسانات النووية هما من الإجراءات غير المقبولة التي تتنافى مع هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وتتعارض مع قواعد ومبادئ القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

ولا بد من معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي عن طريق تعددية الأطراف وبحلول متفق عليها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتشجع كوبا نزع السلاح العام الكامل وترفض وجود الأسلحة النووية وانتشارها واستخدامها، بوصفهما من مبادئ السياسة الخارجية المنصوص عليها في دستورها، وستواصل الدعوة إلى نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية في الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح.

ونؤكد من جديد أنه، في إطار المسعى المشترك لإزالة الأسلحة النووية، يكتسي التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة 32/68 و 58/69 و 34/70 و 71/71 و 251/72 و 40/73 و 54/74 و 45/75 و 36/76 و 47/77 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2013 أهمية كبيرة أيضا.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2023]

صوتت الهند لصالح قرار الجمعية العامة 47/77 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013 المقدم من بلدان حركة عدم الانحياز. ويدعو هذا القرار إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

واضطلعت الهند بدور نشط في الجهود العالمية الرامية إلى النهوض بالتطلع المشترك إلى نزع السلاح النووي. ولا تزال الهند ملتزمة بنزع السلاح النووي بطريقة عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها. وفي ورقة العمل التي قدمتها الهند إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007 (انظر CD/1816)، يُتوخى إجراء عملية تدريجية، يكفلها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه عالميا وغير تمييزي لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. والهند، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، لديها سياسة للحفاظ على حد أدنى موثوق به من الردع يستند إلى موقف عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونحث المجتمع الدولي على تكثيف الحوار لبناء توافق في الآراء من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي استنادا إلى العناصر التالية (الواردة أيضا في ورقة العمل CD/1816):

- إعادة تأكيد الالتزام الثابت من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية
- التقليل من أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية
- اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير لخفض الخطر النووي بما في ذلك مخاطر نشوب حرب نووية عرَضاً، وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية لمنع الاستعمال غير المقصود والعرضي للأسلحة النووية
- التفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن "عدم المبادأة" باستعمال الأسلحة النووية
- التفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانونا بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
- التفاوض على اتفاقية بشأن فرض حظر كامل على استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها
- التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية، وبشأن تدميرها، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بصورة غير تمييزية وقابلة للتحقق منها في غضون إطار زمني محدد.

وتكرر الهند دعوتها إلى اتخاذ هذه الخطوات على النحو المبين في ورقة العمل، بما في ذلك التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، كما دعت إلى ذلك أيضا حركة بلدان عدم الانحياز.

ويمثل القراران اللذان تقدمهما الهند كل سنة في الجمعية العامة بشأن "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" و "تخفيض الخطر النووي" التزامنا القوي بالهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

وتعلق الهند أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، الذي يستمد ولايته من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المعنية بنزع السلاح التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء، وكما أعيد تأكيد ذلك في قرار الجمعية العامة 89/77.

ودون المساس بالأولوية التي تعطيها الهند لنزع السلاح، تؤيد الهند الشروع فورا في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وفقا للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، التي لا تزال تمثل أنسب أساس لبدء المفاوضات.

وتشارك الهند بنشاط في أعمال الآلية الثلاثية لنزع السلاح، وهي مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح، لتسليط الضوء على التحديات المعاصرة الماثلة أمام السلام والأمن العالميين ولتعزيز الحوار المتعدد الأطراف من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

وتدرك الهند الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتشجيع الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا من خلال نقل التكنولوجيا وتقاسم المعلومات وتبادل المعدات والمواد. ويهيب قرار الهند السنوي في الجمعية العامة بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، الذي اتخذ بتوافق الآراء، بالدول الأعضاء أن تظل يقظة في فهم التطورات الجديدة والناشئة في ميدان العلم والتكنولوجيا التي يمكن أن تؤثر على الأمن الدولي. ويشدد أيضا على أهمية عمل الدول الأعضاء مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم خبراء من الأوساط الصناعية والأوساط البحثية والمجتمع المدني من أجل التصدي لهذا التحدي. ويدعو القرار الدول الأعضاء إلى مواصلة بذل الجهود لتطبيق التطورات المستجدة في ميدان العلم والتكنولوجيا لأغراض تتصل بنزع السلاح.

ويساورنا قلق عميق إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها، مما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. وإن إمكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل تستلزم أن تعمل الدول الأعضاء معا للتصدي لهذا الخطر الجسيم. وما فتئت الهند، من خلال قرارها السنوي الذي اتُخذ بتوافق الآراء في الجمعية العامة، والمعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، توجه انتباه العالم إلى هذه التهديدات وإلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي للتصدي لها.

وشاركت الهند في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في أيلول/سبتمبر 2022. وتعتقد الهند أن الثقة والاطمئنان المقترنين بالإرادة السياسية والحوار المكثف بين الدول سيساعدان على تحقيق توافق في الآراء نحو بلوغ الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتقف الهند على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف النبيل.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[31 أيار/مايو 2023]

هذه الوثيقة مقدمة من المكسيك عملا بقرار الجمعية العامة 47/77 المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013"، الذي تطلب فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وترفض المكسيك، تمشيا مع تقاليدها السلمية الراسخة، الرأي القائل إن الأسلحة النووية ترسي ركائز الأمن الدولي أو تشكل دعامة أساسية للتوازن الاستراتيجي. بل على العكس من ذلك، تمثل زيادة الإنفاق العسكري والتهديدات الصريحة أو المبطنة باستخدام الأسلحة النووية، فضلا عما يسمى بمبدأ الردع النووي، تهديدا باستخدام القوة يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، كما أنها تحفز على انتشار الأسلحة النووية.

والمكسيك مقتنعة اقتناعا تاما بأن فرضية العيش في مأمن من تهديد الحرب النووية، وتحقيق الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية، تشكل مبدأ أساسيا ينبغي أن يوجه جميع جهودنا السياسية ومساعينا الدبلوماسية الحميدة. وستكون الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي يمكن أن يحدثها تفجير نووي متعمد أو عرضي على الصعيدين الإقليمي والعالمي مدمرة. ولذلك، فإن السعي إلى نزع السلاح النووي يعني بالنسبة للمكسيك الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها، وحماية المصالح المشتركة للبشرية جمعاء ورفاهها.

وتنتمي المكسيك إلى أول منطقة ذات كثافة سكانية عالية في العالم تُعلَن منطقةً خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وظلت هذه المعاهدة أساسا مرجعيا سياسيا وقانونيا ومؤسسيا لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جهات أخرى من العالم. وهي علامة ملموسة من علامات التزام المنطقة بنظام نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، ترحب المكسيك بجميع الجهود والمناسبات التذكارية الدولية الرامية إلى تشجيع إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ففي 26 أيلول/سبتمبر من كل عام، تؤيد المكسيك أنشطة الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي أنشئ بمبادرة من حركة بلدان عدم الانحياز في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013، وتشارك في هذه الأنشطة. وتسعى المكسيك إلى الاضطلاع بدورها، على أعلى مستوى ممكن، في إبراز أهمية تعزيز جهودنا لنزع السلاح وفي منع العواقب المدمرة للبشرية.

وتقر المكسيك بأهمية الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في عام 2013 بوصفه مناسبة بينت الرغبة المشروعة للغالبية العظمى من الدول في أن تعالج الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير مسألة إزالة الأسلحة النووية، وهو موضوع ظلت له أهميته منذ اتخاذ القرار الأول للجمعية العامة في عام 1946، الذي عكس إرادة الدول الأعضاء في ضمان "إزالة الأسلحة الذرية من ترسانات الأسلحة الوطنية".

وعلى الرغم من أن هذه المنظمة اعترفت، منذ إنشائها، بنزع السلاح النووي بوصفه أولوية بسبب الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على وجود البشرية، تعرب المكسيك عن قلقها العميق إزاء الحالة المضطربة التي يواجهها العالم حاليا. ويزيد وجود الأسلحة النووية والتهديدات الصريحة والمبطنة باستخدامها من التوترات في جميع أنحاء العالم، وتزرع عدم الثقة وتعوق التعاون بين الدول. ومن دواعي الأسف أن ما تم تحقيقه حتى الآن من تخفيضات متواضعة للأسلحة النووية يقابله استمرار تحديث الترسانات النووية وتحسين نوعيتها. وتؤدي هذه التطورات التكنولوجية إلى سباق تسلح جديد خطير.

وتدين المكسيك عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للالتزام الذي تعهدت به بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي تم تجديده في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و 2010. ومما يثير القلق الشديد أنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2015 و 2022 على وثيقة ختامية تستند إلى الوثيقة التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في عام 2010. وتعتقد المكسيك أنه ينبغي للمجتمع الدولي والسلك الدبلوماسي أن يبادرا بإظهار إرادتهما السياسية خلال الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويواجه النظام الدولي لنزع السلاح أصعب فترة منذ الحرب الباردة. وقد تترتب عن عدم اتخاذ إجراء ملموس الآن عواقب وخيمة ومدمرة سيتم الشعور بها في المستقبل القريب وستعاني منها الأجيال القادمة.

ورغم الإشارة في الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2013 وفي قرارات الجمعية العامة اللاحقة إلى استمرار أهمية وجدوى آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التي أصدرت الجمعية العامة تكليفا بها في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، فلا شك في أن مؤتمر نزع السلاح يمر الآن بأزمة بعد أكثر من عقدين من الشلل. وللأسف، يمكن ملاحظة الاتجاه نفسه في هيئة نزع السلاح. وفي حين أن من المفهوم أن الشلل ناجم عن الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية لدى بلدان مختلفة لتحقيق إزالة الأسلحة النووية، فإنه يوجه الانتباه أيضا إلى الحاجة إلى تحديث أجهزة نزع السلاح القائمة للتعامل مع الواقع الدولي الجديد وإمكانية عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لهذا الموضوع.

وأوضح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية ودخولها حيز النفاذ أن هذه الأسلحة تتعارض مع القانون الدولي. وتتضمن أحكام المعاهدة إجراءات لإزالة تلك الأسلحة من جانب الدول الحائزة لها ليس بعد انضمامها إلى المعاهدة فقط، بل أيضا قبل انضمامها إليها.

وترحب المكسيك بتوقيع 92 دولة حتى الآن على معاهدة حظر الأسلحة النووية ووجود 68 دولة طرفا فيها. وتأمل المكسيك أن تواصل الدول الأطراف في المعاهدة والموقعة عليها الوفاء بالتزاماتها وأن تتعاون لإحراز تقدم في تنفيذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها، وكذلك في تعزيز القاعدة التي تحظر الأسلحة النووية، مع الأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية الكارثية لهذه الأسلحة.

وتتسق معاهدة حظر الأسلحة النووية اتساقا تاما مع الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتساهم في تنفيذه تنفيذا فعالا. وتدعم معاهدة حظر الأسلحة النووية أيضا إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه من خلال كفالة عدم الرجوع عن نزع السلاح النووي بعد تحقيق "عالم بلا أسلحة نووية". وتسلم المعاهدة أيضا بالتداعيات الخطيرة للأسلحة النووية على بقاء الإنسان وعلى البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاقتصاد العالمي، وعلى الأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة، فضلا عن الأثر غير المتناسب للإشعاع المؤين على النساء والفتيات.

وكانت المكسيك نائبة رئيس الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في فيينا في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022. وفي تلك المناسبة، اعتمدت الدول المشاركة إعلانا سياسيا ردا على أحدث التهديدات باستخدام الأسلحة النووية وتزايد خطر نشوب نزاع نووي. واعتمدت أيضا خطة عمل فيينا، استنادا إلى وثائق عمل سبق النظر فيها، من أجل تنفيذ المعاهدة، وأنشأت فريقا استشاريا علميا وهيكلا مكلفا بالعمل فيما بين الدورات لتنفيذ المعاهدة. وانتُخبت المكسيك بالتزكية رئيسة للاجتماع الثاني للدول الأطراف، اعترافا بالتزامها الواضح والطويل الأمد بنزع السلاح النووي.

وتأسف المكسيك لأنه لم يتسن بعدُ عقد مؤتمر رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، على النحو الذي صدر به تكليف في القرار 47/77. ومن المهم الإبقاء على مسألة نزع السلاح النووي في صدارة جدول الأعمال السياسي للجمعية العامة، فضلا عن مواصلة بناء توافق آراء متعدد الأطراف بشأن الحاجة إلى إزالة الأسلحة النووية الموجودة، وعدم استعمال هذه الأسلحة مرة أخرى، وعدم إنتاج أسلحة جديدة منها، باعتبار ذلك شرطا للأمن والاستقرار العالميين، وللسلام.

وفيما يتعلق باستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تؤكد المكسيك الدور المركزي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وترى أيضا أن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ من شأنه أن يسهم في تعزيز هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن دواعي القلق أنه بعد مرور أكثر من 20 عاما على فتح باب التوقيع على المعاهدة، لم تدخل حيز النفاذ بسبب انعدام الإرادة الذي أبدته بضعة بلدان.

وتهيب المكسيك بالدول التي لم تصدق بعدُ على المعاهدة أو تنضم إليها، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق الثاني، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وتؤكد المكسيك مجددا ضرورة امتناع جميع الدول عن إجراء تجارب نووية أو تفجيرات نووية أخرى أو أي تجارب غير تفجيرية أخرى ذات صلة، بما في ذلك التجارب دون الحرجة والتجارب التي تجريها أجهزة الحاسوب الفائقة الأداء لتحسين الأسلحة النووية، لأن هذه التجارب تشكل انتهاكا لروح المعاهدة.

وتؤيد المكسيك المبادرات الرامية إلى القيام تدريجيا بإدماج التحديات التقنية التي تصادَف أثناء عملية التحقق من نزع السلاح النووي في المناقشات التي تجري في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي مقتنعة بأن الوكالة هي المنبر الرئيسي المتعدد الأطراف لمعالجة التحقق النووي بما في ذلك نزع السلاح، لأنها تتمتع بالخبرة التقنية والولاية ذات الصلة وتحظى باعتراف واسع النطاق من المجتمع الدولي.

وتعتقد المكسيك أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما للمسائل الاستراتيجية الأخرى التي تؤثر على نزع السلاح النووي. وينبغي للدول أن تتخلى عن استحداث أو نشر منظومات الدفاع الصاروخي التي تقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي، وأن تمنع تسليح الفضاء الخارجي وسباقات التسلح في الفضاء الخارجي، وأن تتخذ تدابير وقائية لتحديد الأسلحة، وأن تحول دون تسبُّب سباقات التسلح ذات التكنولوجيا العالية في تفاقم الاختلالات الاستراتيجية الدولية، وأن تحافظ على الأمن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين.

وتؤيد المكسيك أفكار الأمين العام المتعلقة بوضع تصور جديد لعمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، الواردة في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة" وفي خطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة

”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“. ويجب تشجيع عملية تفكير في نزع السلاح، ليس كغاية في حد ذاته، بل كوسيلة لتحقيق السلام والحفاظ عليه.

وينبغي وضع خطة جديدة للسلام تهدف إلى تحقيق الحظر التام للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها، وإلى مراقبة الأسلحة التقليدية بمزيد من الفعالية، ولا سيما الأسلحة ذات الأثر العشوائي، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، وإلى تنظيم أوجه التقدم التكنولوجي الجديدة في مجال الأسلحة التي لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني، مثل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وتدرك المكسيك تنوع الآراء والنهج المتعلقة بكيفية تحقيق نزع السلاح النووي. ويمثل السعي لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية واحدا من النهج المتبعة، وهو أحد الخيارات المتاحة لتحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل هذه والحفاظ عليه.

وبصفة عامة، من شأن الاتفاقية الشاملة أن تكمل الإطار المعياري القائم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وينبغي أن تتضمن، على الأقل، العناصر التالية:

1 - أحكام بشأن حظر الأسلحة النووية لضمان تحقيق اللارجعة في نزع السلاح النووي

2 - أحكام بشأن حظر وجود وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

3 - إنشاء آلية لإزالة الأسلحة النووية الموجودة مع وضع أطر زمنية محددة لذلك

4 - تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، أو تحويل تلك المرافق لأغراض أخرى

5 - إنشاء آلية تحقق دولية من أجل ضمان الامتثال للالتزامات التي تُقطع بموجب الاتفاقية

6 - وضع ترتيبات مؤسسية تدعم تحقيق أهداف الاتفاقية الشاملة وتؤيد مبادئها.

وستواصل المكسيك المشاركة بنشاط وقوة في المحافل التي تتناول خطة نزع السلاح النووي بهدف تشجيع المبادرات التي تسهم في تحقيق واستدامة عالم خال من الأسلحة النووية.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[2 آذار/مارس 2023]

تُقدَّم مساهمة المغرب عملا بالفقرة 13 من قرار الجمعية العامة 47/77 المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013“، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وصوت المغرب لصالح القرار 47/77، المقدم من قبل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير

فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

ويشـــدد المغرب على ضـــرورة عقد اجتماع رفيع المســـتوى للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية على أساس منتظم كجزء من عمل الجمعية العامة، مما يساعد على الإبقاء على مسألة نزع السلاح في صميم جدول الأعمال السياسي للدول الأعضاء.

وتستند سياسة المغرب المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح إلى ما يلي: (أ) احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ (ب) التزام ثابت لا يتزعزع بالجهود المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح؛ (ج) الوفاء بدقة بالتزاماته الدولية من خلال التطبيق الشـــفاف والصـــادق للصـــكوك التي هو طرف فيها؛ (د) تعددية الأطراف والأمم المتحدة بوصفهما الإطار الأمثل لوضع صكوك جديدة واستراتيجيات دولية لعدم الانتشار ونزع السلاح؛ (هـ) اللجوء إلى الحوار والقنوات الدبلوماسية لحل جميع المنازعات في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة؛ (و) احترام التوازن بين عدم الانتشار ونزع السلاح ونقل التكنولوجيا للأغراض السلمية؛ (ز) نزع السلاح بوصفه غاية المجتمع الدولي من أجل صون السلام والأمن الدوليين؛ (ح) التطبيق العالمي والمتوازن للصكوك الدولية.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي وقع عليها المغرب في عام 1968 وصدق عليها في عام 1970، هي حجر الزاوية في نظام نزع الســـلاح وعدم الانتشـــار؛ وعلى الرغم من عدم اعتماد وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام 2015، ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تفي بالالتزامات التي قطعتها في الدورات السابقة.

وبما أن المغرب يعتبر نزع السلاح النووي على رأس الأولويات في ميدان نزع السلاح، فهو يذكر بأهمية تنفيذ الأطراف للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التي تتعهد بموجبها "بأن تجري مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبنزع السلاح النووي، ولعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة".

ويعتبر المغرب مؤتمر نزع السلاح المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، ويأمل أن يؤدي عمل الهيئات الفرعية التي أنشئت إلى تقارب في الآراء، مما يمهد الطريق لإجراء مفاوضات بشأن صكوك نزع سلاح ملزمة قانونا.

ووقعت المملكة المغربية، التي كانت من أوائل البلدان التي التزمت بفرض حظر لا رجعة فيه على التجارب النووية من خلال معاهدة عالمية يمكن التحقق من تنفيذها فعليا، على معاهدة الحظر الشـــامل للتجارب النووية في عام 1996 وصدقت عليها في عام 2000.

ويعرب المغرب عن أســـفه لأنه بعد مرور أكثر من 25 عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى الرغم من الدعم السياسي الواسع النطاق الذي تحظى به، حيث وقعت عليها 186 دولة وصدقت عليها 177 دولة، لم تدخل بعد حيز النفاذ، على الرغم من استمرار إحراز التقدم في نظام التحقق الخاص بالمعاهدة.

ويساهم المغرب في جهود اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويكرر دعوته جميع البلدان التي لم توقع و/أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق الثاني للمعاهدة، إلى أن تفعل ذلك بغية سد ثغرة هامة في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وتمشيا مع التزامات المغرب بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقع على اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1975، يمكن الوكالة من التحقق من الطابع السلمي للمواد والأنشطة النووية في المغرب، وبروتوكولا إضافيا لذلك الاتفاق في عام 2004. والتحقق الذي تشرف عليه الوكالة بموجب المعاهدة بالغُ الأهمية للحفاظ على الثقة بين الدول الأعضاء وتعزيزها.

وشارك المغرب بصفة مراقب في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022 في فيينا، وكان نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، بما يفضي إلى إزالتها بشكل كامل، الذي صوت خلاله لصالح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وكما ذُكر خلال جلسات اللجنة الأولى للجمعية العامة، فالمغرب يتمسك بمبادئ هذه المعاهدة ومحتواها وجوهرها، وبذلك يفي بالتزاماته كدولة طرف في جميع الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

ويشدد المغرب، بوصفه بلدا ملتزما بنزع السلاح، على دور تعددية الأطراف في هذا السياق ويرحب بالجهود التي تكمل عمليات الأمم المتحدة الرامية إلى دعم جهود المجتمع الدولي في هذا المجال.

وبهذه الروح انضم المغرب إلى مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي في عام 2019. وهو يشترك حاليا، مع هولندا، في رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بالحد من الحوافز المتصورة للدول للاحتفاظ بحيازاتها من الأسلحة النووية أو اقتنائها أو الزيادة فيها، وبزيادة الحوافز لخفض الأسلحة النووية وإزالتها، الذي يهدف إلى تعزيز الحوار المفتوح والشامل بشأن المجالين ذوَي الأولوية، نزع السلاح وعدم الانتشار النوويان، كمكمل للمحافل المتعددة الأطراف القائمة.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[22 شباط/فبراير 2023]

تؤكد أوروغواي من جديد مركزها كبلد مسالم غير حائز للأسلحة النووية والتزامها الثابت بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن خلال انضمامها إلى الإطار المعياري المتعدد الأطراف، تنفذ سياسة خارجية قوامها التشديد والتشجيع على ضرورة مواصلة التقدم في المفاوضات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل نظام دولي صارم.

وفي هذا الصدد، يولي بلدنا أهمية خاصة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، الموقعة في 14 شباط/فبراير 1967 كأول نص في القانون الدولي يحظر الأسلحة النووية. وقد دعت أوروغواي، بوصفها من الدول الأطراف النشطة في المعاهدة، إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وذلك كوسيلة فعالة لتحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مع إعطاء أولوية مطلقة للسلام والأمن الدوليين على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وبلدنا طرف أيضا في صكوك قانونية دولية مختلفة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وقد أصبح مؤخرا يشارك بشكل متزايد في معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح.

وبغية التحقق من الوفاء بالالتزامات التي قطعتها أوروغواي بموجب معاهدة عدم الانتشار، وافقت على قبول تطبيق تدابير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضوابطها في جميع أنشطتها السلمية. وعملا بالمادة 13 من معاهدة تلاتيلولكو، وقعت أوروغواي على اتفاق ضمانات نووية مع الوكالة في 24 أيلول/سبتمبر 1971.

وبموجب القانون رقم 17-750 المؤرخ 26 آذار/مارس 2004، وافق بلدنا على البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق المبرم بين أوروغواي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق ضمانات الوكالة فيما يتصل بمعاهدة عدم الانتشار.

ويعتقد بلدنا أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، فنحن نشدد على ضرورة أن تتخذ الدول تدابير وطنية مناسبة، وفقا لقوانينها الوطنية والقانون الدولي، بغية تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وأوروغواي، بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، تشاطر القلق المشروع لمعظم أعضاء المجتمع الدولي إزاء تزايد الترسانات النووية لبعض البلدان والأطراف الفاعلة من غير الدول.

ولهذا السبب، يدعو بلدنا إلى أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما أقوى بفرض ضوابط دولية صارمة وفعالة تحول دون إمكانية استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها من قبل الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حدّ سواء.